

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤١٠**

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١١/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد لفيتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد شولجين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

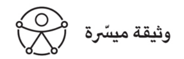
جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1839767 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أقل من شهر، عندما قدمتُ آخر إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.8386) نبّهتُ المجلس إلى التقارير التي تفيد بزيادة التوترات في بحر آزوف وشددت على ضرورة تجنب أي تصعيد أو استفزاز أو سوء التقدير. للأسف، فقد وقع حادث أمني خطير أمس بالقرب من شبه جزيرة القرم، على مقربة من بحر آزوف. وأود أن أؤكد أن الأمم المتحدة لا تستطيع حاليا التحقق بشكل مستقل من الظروف المحيطة بالحادث. غير أن التقارير تشير إلى وقوع حادثة تشمل ثلاث سفن أوكرانية وسفينة روسية واحدة على الأقل في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من مضيق كيرتش عندما حاولت السفن الأوكرانية الدخول إلى بحر آزوف.

وبالرغم من أن العدد الدقيق لا يزال غير واضح، فإن العديد من البحارة الأوكرانيين أصيبوا بجراح في الحادث. وتدعي أوكرانيا أنها أخطرت الاتحاد الروسي في السابق باعتزامها إبحار تلك السفن إلى ميناء ماريوبول الأوكرانية في بحر أزوف، وهو ما يتطلب الدخول عن طريق مضيق كيرتش الضيق. وفي غضون ذلك، يدعي الاتحاد الروسي أن أوكرانيا تسببت في الحادث وأن روسيا تصرفت وفقا للقانون الدولي. ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، فإن السفن والموظفين الأوكرانيين يجري احتجازهم حاليا على يد السلطات الروسية. ومنذ ذلك الحين، أوصى مجلس الأمن والدفاع الوطني في أوكرانيا بإعلان الأحكام العرفية. ونفهم أن القرار لا يزال رهنا بتصديق برلمان أوكرانيا، التي يجتمع اليوم.

ويدعى تاريخيا أن مياه بحر أزوف مياه داخلية لكلتا أوكرانيا والاتحاد الروسي حيث تتمتع فيها سفن البلدين بحرية الملاحة. ومع ذلك، ثارت التوترات في تلك المياه وحولها بعد ضم القرم في عام ٢٠١٤، الذي كان موضوعا للعديد من قرارات الجمعية العامة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، رفعت أوكرانيا الدعوة للتحكيم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ضد الاتحاد الروسي فيما يتعلق

> ”بنزاع بشأن حقوق الدولة الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش“.

ويحتج الاتحاد الروسي بأن بحر أزوف ومضيق كيرتش لا يخضعان لهيئة تحكيم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن الأمم المتحدة تشعر بقلق بالغ حيال هذا التصعيد للتوترات، الذي يجري في الإطار الواسع للنزاع في شرق أوكرانيا وضم القرم. وخلال إحاطتنا الإعلامية السابقة للمجلس ناشدنا جميع الأطراف تجنب اتخاذ خطوات انفرادية يمكن أن تعمق الفجوة أو تخرج عن نص اتفاقات مينسك وروحها. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجددا على أن الأمم المتحدة تؤيد تأييدا

كاملا الدور الريادي الذي تضطلع به رباعية النورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بغية إيجاد تسوية سلمية. وأود أيضا أن أكرر دعوتنا إلى اتخاذ جميع الجهات المعنية إجراءات جديدة وبناءة للتغلب على الجمود الواضح في المفاوضات الدبلوماسية. وتشدد الأمم المتحدة على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية في إطار حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ومن دواعي الأسف أن الحادث الذي وقع بالأمس لا يؤدي سوى إلى التهديد بالتسبب في زيادة تدهور الحالة داخل أوكرانيا وحولها. ونحث بشدة كلا الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الامتناع عن أي تصعيد للأعمال أو الأقوال. ونذكر كلا الدولتين بضرورة احتواء هذه الحادثة بغية الحيلولة دون تصعيد خطير قد تكون له عواقب غير منظورة. وفي هذه المرحلة، فإن المطلوب هو التخفيف الفوري لحدة التوترات في بحر أزوف وفي منطقة البحر الأسود. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تبذل محاولات جدية للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة، استنادا إلى الوسائل الدبلوماسية والقانونية المتاحة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): صباح هذا اليوم تكلمت مع الرئيس ترامب، والوزير بومبيو، ويعكس بياني الشواغل على أعلى مستوى في الحكومة الأمريكية.

وخلال السنوات الأربع الماضية، تكلم المجتمع بصوت قوي وواضح وإلى حد كبير موحد إدانة للعدوان الروسي على أوكرانيا. لقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد والعديد من البلدان الأخرى جزاءات على روسيا بسبب سلوكها غير المقبول في القرم وشرق أوكرانيا. إن الانتهاك البشع للأرض الأوكرانية ذات السيادة في يوم الأحد جزء من نمط للسلوك الروسي يشمل الضم المزعوم للقرم والتجاوزات التي ارتكبت ضد عدد لا يحصى من الأوكرانيين في القرم، فضلا عن تأجيج النزاع الذي أودى بحياة أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص في شرق أوكرانيا ولا يبدي أي إشارة إلى هوادة.

إن ما شهدناه الأسبوع الماضي تصعيد روسي متهور آخر أيضا. ولنكن واضحين بشأن ما هو معروف. إن السفن الأوكرانية أبحرت من إحدى الموانئ الأوكرانية إلى ميناء أوكراني آخر. وحاولت القيام بذلك بالطريق الممكن للذهاب – خلال مضيق كيرتش. وكلتا روسيا وأوكرانيا تستخدمان المضيق بصورة روتينية، ولكن هذه المرة قررت روسيا منع مرور السفن الأوكرانية، بالاصطدام بها ومن ثم إطلاق النار عليها. وتلك ليس طريقة التصرف لدولة ملتزمة بالقانون ومتحضرة. إن عرقلة عبور أوكرانيا القانوني لمضيق كيرش يشكل انتهاكا بموجب القانون الدولي. وهو عمل متغطرس يجب أن يدينه المجتمع الدولي ولن يقبله إطلاقا. وفي أيار/مايو، أدانت الولايات المتحدة إنشاء روسيا وافتتاحها لجسر مضيق كيرتش بين روسيا والقرم المحتلة. وفي آب/أغسطس، أدانت الولايات المتحدة مضايقة روسيا للنقل البحري الدولي في بحر أزوف ومضيق كيرتش.

وستواصل الولايات المتحدة الوقوف مع شعب أوكرانيا ضد العدوان الروسي. ونتوقع أن يقود شركاؤنا الأوروبيون ذلك المسعى من خلال صيغة رباعية النورماندي، التي نؤيدها. إننا ندعو روسيا إلى احترام التزاماتها الدولية وعدم عرقلة أو مضايقة عبور أوكرانيا في مضيق كيرش، وإلى تهدئة التوترات التي أثارتها. وكما قال الرئيس ترامب مرات عديدة، فإن الولايات المتحدة سترحب بإقامة علاقة طبيعية مع روسيا، ولكن الأعمال الخارجة عن

القانون مثل هذا العمل لا تزال تجعل ذلك مستحيلا. وستبقي الولايات المتحدة على جزاءاتها المتصلة بأوكرانيا المفروضة على روسيا. ولن تؤدي زيادة التصعيد الروسي من هذا النوع سوى إلى تفاقم الأمور. فهي ستؤدي إلى المزيد من تقويض موقف روسيا في العالم. وهي ستزيد تدهور علاقات روسيا مع الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى. وستؤدي أيضا إلى زيادة التوترات مع أوكرانيا. وباسم السلام والأمن الدوليين، يجب على روسيا أن توقف على الفور السلوك غير القانوني وأن تحترم الحقوق والحريات الملاحية لجميع الدول.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بمجرد القول إنني أشعر بخيبة أمل من تعليل الممثل الروسي للتصويت في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8409). وكما ذكر هو نفسه، فإنه لم يقدم فعليا تعليلا للتصويت، بل قدم بيانا موضوعيا. وبذلك أظهرت روسيا الازدراء لمجلس الأمن ولأعضائه بعدم قبولها إجراء المجلس لتصويت إجرائي. إن روسيا تناقش باستمرار أوكرانيا هنا في إطار بند مختلف من جدول الأعمال. وفي هذه الحالة اختارت روسيا عمدا عنوانا استفزازيا للجلسة، وكانت تعلم أنها ستخسر. إنني أتساءل عن السبب. إنني أفترض أن روسيا تعرف مدى ضعف موقفها من حيث الجوهر، وبالتالي تأمل أن تصرف الانتباه عن العملية وأن تقوم بدور الضحية. وهذا لن ينجح لأنه بالأمس، وباعتراف موسكو ذاتها، قامت السفن الروسية بإطلاق النار على السفن الأوكرانية واستولت على ثلاث سفن أوكرانية كانت تقترب من بحر أزوف. إننا نشعر بقلق بالغ حيال إصابة ستة أوكرانيين بجراح واعتقال الاتحاد الروسي لـ ٢٣ أوكرانيا أخرين. وندعو إلى الإفراج عنهم فورا.

وندين استخدام روسيا المؤسف للقوة العسكرية. ويبين هذا أيضا ازدراء روسيا المستمر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وازدراءها للنظام الدولي القائم على القواعد العالمية، الذي تعمل المنظمة على إعلاء شأنه. وهذا يعقب ضم روسيا غير القانوني للقرم في عام ٢٠١٤، وتشييدها لجسر مضيق كيرتش في أيار/مايو، الذي يشكل انتهاكا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويأتي عمل الأمس بعد أشهر من المضايقة الروسية للنقل البحري الدولي في بحر أزوف، التي يفترض أنها تهدف إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الأوكراني. إن الإجراءات الروسية لا تتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق الثنائي بين روسيا وأوكرانيا لعام ٢٠٠٣ الذي ينص على حرية مرور سفن كل دولة في بحر آزوف، بما في ذلك السفن العسكرية. ولا بد من الوقف الفوري للإجراءات التي اتخذتها روسيا.

يتعين أن يسمح الشحن الدولي بحرية المرور في بحر آزوف. ويجب على كلا الطرفين ممارسة ضبط النفس.

لقد رأينا هذه اللعبة من قبل. إن الاتحاد الروسي يريد تعزيز ضمه غير القانوني لشبه جزيرة القرم وضم بحر آزوف. ويبدو أن الاتحاد الروسي يأمل أن يذعن المجتمع الدولي ويقبل بهذا ببساطة كحقيقة جديدة. حسنا، لن نفعل ذلك. وموقف المملكة المتحدة واضح. فنحن لا ولن نعترف بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم من قبل الاتحاد الروسي. لقد أوضحت الجمعية العامة موقفها بوضوح في القرار ٦٨/٢٦٢، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، ولا نزال نؤيد تأييدا كاملا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بها دولي، وهذا هو سبب إقرار الاتحاد الأوروبي في ٣١ تموز/يوليه ستة كيانات جديدة مرتبطة بفتح الاتحاد الروسي جسر كيرتش. ونواصل العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين لضمان استمرار فرض الجزاءات ما دامت سيطرة الاتحاد الروسي على شبه الجزيرة مستمرة.

ويشكل الضم غير القانوني الذي قام به الاتحاد الروسي، انتهاكا متعمدا لعدد من الاتفاقات والالتزامات الدولية، بما في ذلك المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، ومذكرة بودابست، ومعاهدة الصداقة بين الاتحاد

الروسي وأوكرانيا لعام ١٩٩٧. لكن هذا مجرد بداية. وتتسبب تصرفات الاتحاد الروسي أيضا في معاناة للناس. وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان المروعة في شبه جزيرة القرم مع الاضطهاد الواسع النطاق لمجموعات الأقليات مثل تتار القرم. حيث يواجه تتار القرم مضايقات والتهديد باعتقالهم واحتجازهم، وهم مهددون بالاستيلاء على ممتلكاتهم. وتم تقييد حقوقهم في العبادة والتجمع والتعبير.

إن تتار القرم ليسوا الشعب الوحيد الذي يعاني على يد الاتحاد الروسي. إن أي شخص يعبر عن استيائه باعتدال، أو يعبر عن معارضته للضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم يواجه خطر التعرض للتطرف ويحكم عليه بالسجن لفترات طويلة، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى المنفى. ولا يزال الاتحاد الروسي يتجاهل دعوات الجمعية العامة لزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لزيارة شبه جزيرة القرم.

إننا نظل واضحين في دعمنا للنظام الدولي القائم على القواعد الذي يواصل الاتحاد الروسي انتهاكه. ويجب ألا يُسمح للاتحاد الروسي بإعادة كتابة التاريخ من خلال إرساء حقائق ميدانية جديدة. لكن هذه للأسف ليست المرة الأولى التي يتورط فيها الاتحاد الروسي في مثل هذه الأعمال الطائشة والاستفزازية هذا العام. فقد كان الاتحاد الروسي المسؤول عن هجوم بالأسلحة الكيميائية على الأراضي البريطانية، وتم القبض على عملائه متلبسين في لاهاي. وزاد الاتحاد الروسي من حدة التوتر في بحر آزوف، والآن، يعترف بإطلاقه النار على السفن الأوكرانية، وإصابة بحارة على متنها. وهذه ليست إجراءات بلد مسؤول يكرس جهده لصون السلم والأمن الدوليين، ويؤيد بنود ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أوضح رئيس وزرائنا مؤخرا، مثل الآخرين في هذه القاعة اليوم، فإننا لا نزال منفتحين على علاقة مختلفة مع الاتحاد الروسي، يتوقف الاتحاد الروسي خلالها عن هذه الهجمات التي تقوض المعاهدات الدولية والأمن الدولي، ويمتنع عن اقتراف الأعمال التي تقوض السلامة الإقليمية لجيرانه، وأن يعمل بدلا من ذلك مع المجتمع الدولي، على الاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة التي نشترك فيها كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. ونأمل أن تختار الدولة الروسية السير في هذا الطريق. ومع ذلك، فإن ما قام به الاتحاد الروسي خلال عطلة نهاية الأسبوع لا يبعث على التفاؤل.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نظرا لالتزام السلطات الفرنسية والألمانية بحل الأزمة في أوكرانيا في إطار شكل نورماندي، فإن هذا البيان مقدم باسم فرنسا وألمانيا.

إن الحوادث البحرية التي وقعت أمس خطيرة وهي مصدر قلق كبير لنا. كما سمعنا للتو، كان مضيق كيرتش والبحر الأسود وبحر آزوف مسرحا لمناورات عنيفة أمس زادت من حدة التوتر إلى حد كبير ومن خطر التصعيد، مما سلط الضوء على عدم استقرار المنطقة. وأفادت القوات الروسية أنها قد اصطدمت مع ثلاث سفن من السفن الحربية الأوكرانية التي كانت تحاول عبور المضيق ثم استولت عليها. وأصيب ستة بحارة أوكرانيين. ونحن نرى أن لا شيء يمكن أن يبرر استخدام القوة.

وكما أوضحت سلطاتنا هذا الصباح، وكذلك الممثلون الدائمون للأعضاء الأوروبيين في مجلس الأمن الذين يزورون بيجين، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الإجراءات التي اتخذت خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية ونطالب الطرفين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وتدعو فرنسا وألمانيا بشكل خاص الاتحاد الروسي إلى استعادة واحترام حرية المرور في مضيق كيرتش، بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى بحر آزوف المحظور مؤقتًا، وذلك وفقًا للقانون البحري الدولي. وأن نتحرك على الفور لتهدئة التوترات. كما ندعو الاتحاد الروسي إلى إطلاق سراح البحارة الأوكرانيين المحتجزين في أقرب وقت ممكن وإعادة السفن التي تم الاستيلاء عليها.

وأود أن أؤكد لأوكرانيا تضامننا، وأؤكد بقوة التزام فرنسا وألمانيا بالاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن أحداث الأمس هي نتيجة مباشرة لضم الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، في انتهاك للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نذكر بأننا قد استنكرنا بناء جسر كيرتش في الاتحاد الروسي، مما يسهم في حرمان أوكرانيا من الوصول الكامل إلى مناطقها البحرية في بحر آزوف.

إن أحداث الأمس الخطيرة تسهم أيضا في إبراز الحاجة للتوصل إلى إلى حل دائم للوضع في جميع أنحاء شرق أوكرانيا. وستستمر فرنسا وألمانيا في التعبئة كما فعلتا خلال السنوات الأربع الماضية لتهدئة الوضع في شرق أوكرانيا وتشجيع التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة، من خلال شكل نورماندي.

فلنكن واضحين: يجب على الطرفين، وخاصة الاتحاد الروسي، احترام الالتزامات التي تعهدا بها. إن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي التزم بها كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لا يزال يشكل السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي ودائم لهذا النزاع الذي استمر قرابة خمس سنوات.

وستستمر فرنسا وألمانيا في مساندة الشعب الأوكراني الذي تأثر خلال السنوات الأخيرة من نزاع دونباس وضم شبه جزيرة القرم بشكل غير شرعي. وليتأكد المجلس بأننا سنواصل بذل جهودنا في هذا الاتجاه، في إطار شكل نورماندي وفي جميع المنتديات المناسبة.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أكرر ما قاله وفد المملكة المتحدة بالتشديد على أننا نفهم أيضا تقديم الوفد الروسي بحكم الواقع لبيان كامل وجوهري بعد رفض طلبه، لا يتفق مع ممارسات وإجراءات مجلس الأمن.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة اليوم لمناقشة عرض إضافي للاستخفاف بالقانون الدولي ومحاولة تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أوروبا الشرقية. لقد أضاف الاتحاد الروسي بالفعل، بعداً آخر للنزاع في أوكرانيا.

وعبرنا خلال الإحاطة السابقة التي قدمناها أمام مجلس الأمن بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.8386)، عن قلقنا بشأن تطوير القدرات العسكرية التي تجري في شبه جزيرة القرم وبحر آزوف. لقد أخر الاتحاد الروسي لعدة أشهر المئات من السفن التجارية التي تحاول الوصول إلى الموانئ الأوكرانية في بحر آزوف عبر مضيق كيرتش لفترات طويلة وبتكلفة اقتصادية كبيرة لأوكرانيا. والآن يهاجم الاتحاد الروسي السفن الأوكرانية، متحججا بضرورة حماية ”الأراضي الروسية“. إن المزيد من العسكرة وزيادة التوترات تجلب المزيد من عدم الاستقرار إلى منطقة عانت بالفعل بما فيه الكفاية.

وبعد العدوان على جورجيا، والاحتلال غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتأجيج النزاع في دونباس، وبناء جسر كيرتش بدون موافقة السلطات في كييف، والانتخابات الهزلية التي جرت في المناطق الانفصالية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الاتحاد الروسي يقوم الآن بانتهاك حقوق الملاحة في أوكرانيا. إننا ندين بشدة الأعمال العدوانية التي يرتكبها الاتحاد الروسي، ونطالب سلطاته باحترام القانون الدولي. كما ندعو كلا الجانبين إلى التحلي بضبط النفس في الوضع الحالي، الذي قد يزيد من خطر عدم استقرار الأمن الأوروبي.

إن لهذا النزاع بين دولتين الذي بدأه وأججه الاتحاد الروسي، هدف واحد هو: زعزعة استقرار أوكرانيا. لذلك، نحث منظومة الأمم المتحدة ككل على إيلاء الاهتمام المناسب لهذا النزاع المسلح الدائر. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن هذه الحالة، لمجرد أن أحد أطراف النزاع هو عضو دائم في مجلس الأمن.

ويتعين أن تكون الأعمال العسكرية الروسية في شبه جزيرة القرم وبحر آزوف بمثابة درس مستفاد لمعرفة ما تستطيع هذه الدولة القيام به من أجل حماية بنيتها الأساسية الحيوية في أوروبا.

فمن شأن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية، أن تؤدي مباشرة إلى فرض حلول تهدف إلى السيطرة على مصالح روسيا فيما يتعلق بالبنية التحتية القائمة للاتصالات والطاقة، فضلا عن البنى التحتية قيد الإنشاء والتي يجري التخطيط لها.

دعوني أعيد التأكيد على أن بولندا تؤيد بقوة استقلال وسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا. فنحن لا نعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم. ونؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي تشكل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للنزاع في أوكرانيا وحولها.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يساور السويد قلق بالغ إزاء التصعيد في بحر أزوف ومضيق كيرتش. فعرقلة حركة الملاحة البحرية من الموانئ الأوكرانية وإليها، باستخدام القوة العسكرية، يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. يأتي هذا الانتهاك على خلفية الضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول في عام ٢٠١٤ وإكمال بناء الجسر على مضيق كيرتش في وقت سابق من هذا العام، وكلاهما يشكل انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

نحن نؤيد الطلب الأوكراني لعقد اجتماع للمجلس في ضوء التطورات الأخيرة تأييدا تاما. فيمكن لأي بلد آخر أن يفعل الشيء نفسه، وله أن يتوقع تناول المسألة على نحو ما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

تقوم روسيا منذ شهور الآن بعمليات تفتيش غير مبررة وغير متناسبة للسفن المارة عبر المضيق. ويؤسفنا أن روسيا قد تجاهلت النداءات الموجهة من أوكرانيا والمجتمع الدولي للتقيد بالقانون الدولي والسماح بحرية المرور عبر مضيق كيرتش، واختارت بدلا من ذلك زيادة تصعيد الوضع. هذا سلوك غير مسؤول البتة في حالة متوترة بالفعل.

ويجب، كخطوة أولى، الإفراج الفوري عن أفراد أطقم السفن الذين احتجزوا ومن دون شروط. فمن شأن هذا أن يشكل خطوة هامة نحو التهدئة.

ونحض روسيا على التصرف وفقا للقانون الدولي. وأود أن أؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن على روسيا التزامات قانونية دولية بالامتناع عن منع الوصول إلى الموانئ الأوكرانية في بحر أزوف وغيره، فضلا عن احترام مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والالتزامات المترتبة في إطارها. وندعو روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحقوقها الملاحية.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن، بالنظر إلى الطبيعة الخطرة للأحداث التي وقعت يوم الأحد الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين القوات البحرية الروسية والسفن الأوكرانية في مضيق كيرتش.

كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها.

إن هذا التصاعد في التوتر، في منطقة متأثرة بالفعل بنزاع يقول المراقبون أنه قتل قرابة الـ ١٠ ٠٠٠ شخص منذ أن بدأ في عام ٢٠١٤، يمكن أن يزيد من حدة التهديد بمواجهة عسكرية جديدة تترتب عليها عواقب إنسانية كارثية.

ويأسف بلدي لهذا الحادث الذي، شأنه في ذلك شأن الحوادث المشار إليها في الأشهر الأخيرة، يستمر في الإسهام في مناخ عدم الثقة بين الطرفين الروسي والأوكراني وفي تقويض جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

ويغتنم بلدي الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لحض الطرفين الروسي والأوكراني على ممارسة ضبط النفس من أجل

تجنب تصعيد عسكري في المنطقة. ويحثهما على الامتناع عن القيام بأية أعمال يمكن أن تؤدي إلى نزاع جديد أوسع نطاقا.

ويأسف وفد بلدي لعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك في إطار صيغة نورماندي، ويحث الطرفين الروسي والأوكراني على تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ويعرب، في هذا الصدد، عن دعمه لبعثة المراقبين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللمركز المشترك للمراقبة والتنسيق في جهودهما الرامية إلى وقف تصعيد النزاع. ويحث وفد بلدي المركز المشترك للمراقبة والتنسيق، علاوة على ذلك، على الاضطلاع بدوره في دعم مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورصد اتفاقات وقف إطلاق النار من أجل ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك.

في الختام، أعيد تأكيد دعم كوت ديفوار لجميع الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للأزمة في أوكرانيا.

ويحض بلدي جميع الأطراف على احترام التزاماتها بضمان التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك وللقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يقرها.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن التطورات الأخيرة في بحر آزوف.

إن كازاخستان مستعدة، بصفتها عضوا في المجلس، للحوار ولمناقشة قضايا الأمن الدولي في سياق مناقشات شفافة من أجل منع نشوب النزاعات الدولية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فضلا عن الحاجة إلى النظر في هذه المسألة في إطار مجلس الأمن، فإن وفد بلدي مستعد للتصويت لصالح كلا الطلبين، طلب أوكرانيا وطلب الاتحاد الروسي.

فكازاخستان تعتبر كلا الشعبين – الأوكراني والروسي – سكانا لبلدين شقيقين لهما تاريخ مشترك. ونحض كلا الطرفين، في هذا الصدد، على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات في العلاقات الثنائية.

وما يكتسي أهمية خاصة لدولتنا هو أن تظل أوكرانيا دولة ذات سيادة ومستقرة ومستقلة. وكازاخستان مستعدة لمساعدة كلا البلدين – الاتحاد الروسي وأوكرانيا – على تجاوز هذه الأزمة في علاقاتهما.

تلتزم كازاخستان باتباع نهج متوازن لحل الأزمة الأوكرانية عن طريق مفاوضات سلمية وعملية وساطة استنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعدهما. ما فتئ بلدي يشارك في المشاورات المتعددة الأطراف بحثا عن تسوية لهذه المسألة. فنحن مصممون على العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس من دون اعتبارات سياسية وبطريقة منفتحة وموضوعية ومسؤولة وبناءة.

وتجدر الإشارة إلى أن بلدنا قد ساهم في الماضي في إطلاق صيغة نورماندي وفي إبرام اتفاقات مينسك في نهاية المطاف. وقد عبرت كازاخستان مرارا عن استعدادها لتقديم مساعدة شاملة في هذه العملية، دعما لتسوية سلمية في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا وتعزيزا لعلاقات قوية بين أوكرانيا وروسيا.

ويشعر وفد بلدي، في هذا السياق، بالقلق من أن عملية التفاوض لحل النزاع الأوكراني قد علقت خلال الأشهر الماضية، كما يتضح من انعدام الاتصالات الرفيعة المستوى في إطار صيغة نورماندي. يمكن لهذا التعليق أن يؤدي إلى تطورات جديدة وسلبية في المنطقة.

ويؤسفنا، في ذلك الصدد، ما علمناه عن الحادث الذي وقع بين السفن الحربية الروسية والأوكرانية في مضيق كيرتش بالأمس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحض كازاخستان الطرفين

على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس من أجل تهدئة الوضع بين الدولتين. نحن نعتبر أن هذه هي الآلية المجدية الوحيدة القائمة لحل المسألة بالطرق السلمية من خلال الامتناع عن اتخاذ أي نوع من الإجراءات السلبية.

فمن شأن حادث كهذا أن يزيد كثيرا من فرص اندلاع شرارة غير مقصودة تشعل المنطقة. يجب على الحكومتين كلتيهما أن تحاولا على وجه السرعة التفاوض على صفقة لتهدئة الوضع، مع إمكانية تقديم مساعدة من المجتمع الدولي.

نحن نعتقد أنه يمكنأيضا تحقيق السلام المستدام وتطبيع العلاقات بصورة كاملة بين البلدين من خلال وضع تدابير لبناء الثقة في المجالين الأمني والاقتصادي. وينبغي لنا ألا نسمح بمزيد من التصعيد في التوترات، لأنها يمكن أن تؤدي إلى حرب فعلية في هذه المنطقة الجديدة.

السيدة كوردوبا صوريا (بوليفيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها.

ونعرب عن قلقنا إزاء الأحداث التي وقعت بالأمس في بحر أزوف. ونكرر التأكيد على أن الخيار العسكري ليس بأي حال من الأحوال حلا لأي خلاف. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى تهيئة الظروف الملائمة لتجنب تصاعد التوترات والامتناع عن الأعمال التي تشجع العنف، والامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي والقانون البحري الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى العمل على إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار، مع مراعاة مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، من أجل تحقيق توازن المصالح، دون إغفال مبادئ الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي.

ونشدد أيضا على أنه يتعين على المجتمع الدولي والمجلس بذل كل الجهود الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي سيفيد المنطقة في الأجل الطويل، مع قيام الأطراف أنفسهم بحل خلافاتهم. وأخيرا، ندعو قادة الجانبين للتغلب على انقسامات الماضي، ووضع السلام أولا لصالح شعوبهم، ونحث المجتمع الدولي على مراعاة شواغل جميع الأطراف، مع اتباع نهج محايد ومنصف سعيا لتحقيق الاستقرار الدائم.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة، وللإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو.

بيرو تشعر بقلق بالغ إزاء الحادث الذي وقع مؤخرا في مضيق كيرش وما يمكن أن يترتب عليه من انعكاسات على العلاقات المعقدة وغير المستقرة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وعلى الاستقرار الإقليمي. ونأسف للتصعيد الأخير وتزايد التوترات بين البلدان. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تكرر بيرو التأكيد على ضرورة احترام استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وندعو الطرفين، الممثلين هنا، إلى التحلي بضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد، والعمل دائما وفقا للقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها حول مستجدات الأوضاع في بحر أزوف.

إن تصاعد التوترات مؤخرا في بحر أزوف أمر مقلق للغاية. وندعو الجانبين إلى ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتهدئة وخفض التوترات العسكرية في بحر أزوف، والالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونحثهما على إظهار الإرادة السياسية اللازمة نحو إعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لإنهاء النزاع والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

ونجدد التزامنا باحترام وحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، واتفاقات مينسك للسلام، والبيان الرئاسي S/PRST/2018/12 الصادر في ٦ حزيران/يونيه، تنفيذا كاملا، والسعي لإيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، كما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما وفق إطار نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية من أجل تحقيق تقدم فوري في تنفيذ اتفاقات مينسك.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها بشأن التطورات الأخيرة في الحالة المتعلقة بمضيق كيرتش.

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8386) وفي عدة مناسبات أخرى، شجعت غينيا الاستوائية الطرفين على احترام التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع وزعزعة الاستقرار في البلد وفي المنطقة. ولذلك، يعرب وفدي عن أسفه للأحداث الأخيرة في بحر أزوف فيما يتعلق بالحالة قيد النظر، ويلاحظ بقلق بالغ تصاعد الوضع الذي أدى إلى عقد هذه الجلسة.

إن الحالة في بحر أزوف تشكل تهديدات جديدة للاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإن تخفيف حدة التوتر لتجنب تصعيد الحالة يمثل أولوية قصوى في هذا الوقت، ويتطلب تعاونا وعزيمة من كلا الطرفين. وفي هذا الإطار، ندعو الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى مزيد من التصعيد. ونشجعهم على حل المسألة من خلال الحوار السياسي والدبلوماسي وصولا إلى حل سلمي وسياسي للأزمة.

وبالنظر إلى تعقد الحالة وهشاشتها، نعتقد أن من المهم مواءمة جهود الأطراف. ولذلك، نرى أن تنسيق ومواءمة الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية هو وحده الذي يضمن التوصل إلى حل عادل ونهائي للحالة. وفي هذا الصدد، يحث وفدي الطرفين على إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار والمفاوضات، على أساس احترام القانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية وصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشدد على ضرورة احترام الأطراف لميثاق الأمم المتحدة وحل نزاعاتها وفقا للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة.

في الختام، نذكر الأطراف مرة أخرى بأنه لا يمكن التوصل إلى حل لهذه المسألة إلا بالوسائل السلمية، من خلال مفاوضات مباشرة وصريحة وشاملة. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية تهدئة الوضع، وتكثيف جهودهما والالتزام بتجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لقد تابعنا الحالة حول بحر أزوف، ونشعر بالقلق إزاء التصاعد السريع للحالة في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن تُبذل كل الجهود للحد من التوتر. ونحن نؤيد دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للطرفين اليوم إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة. ونتفق أيضا على ضرورة أن تتصدى الأطراف لمعالجة خلافاتها من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، نؤكد مرة أخرى دعمنا لتنفيذ اتفاقات مينسك من أجل التسوية السلمية للأزمة. ونعتقد أنه من المحتم تماما أن تظل الأطراف ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاقات مينسك وأن تتقيد بصرامة بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على المستجدات التي قدمتها عن الحالة في بحر أزوف وفي محيطه.

في البداية، أود أن أؤيد النقطة الإجرائية التي أثارتها المملكة المتحدة وبولندا. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٤، أود أن أكرر دعمنا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وقد جلسنا في هذه القاعة قبل أقل من شهر (انظر S/PV.8386) لمناقشة الحالة في أوكرانيا. ومن الواضح أن ذلك الوضع الأمني المضطرب في ذلك الجزء من العالم بات بحاجة إلى معالجة عاجلة. وسأركز حديثي على ثلاث مسائل اليوم: أولا، الأحداث التي وقعت في يوم الأحد ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ثانيا، الظروف التي وقعت فيها تلك الأحداث. وثالثا، الخطوات المتخذة من أجل التهدئة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن مملكة هولندا تشعر بالقلق العميق إزاء التطورات التي وقعت بالأمس في منطقة البحر الأسود. ويشكّل إغلاق مضيق كيرتش من جانب الاتحاد الروسي ومنع الوصول إلى الموانئ الأوكرانية انتهاكا للقانون الدولي. وذلك أمر غير مقبول. وكما ذكرنا في جلسة المجلس المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فإن للحالة الأمنية في تلك المنطقة عواقب مباشرة على منطقة البحر الأسود برمتها.

وبذلك أنتقل إلى نقطتي الثانية، ولنركز على الأسباب الجذرية للحالة التي نناقشها اليوم – وهي ضم القرم إلى الاتحاد الروسي بطريقة غير شرعية. ويظل ذلك انتهاكا للقانون الدولي ولسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويشكّل ضمها تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين وينبغي أن يوليه المجلس الاهتمام الكامل. ومنذ عام ٢٠١٤ ما تزال الحالة الأمنية في المنطقة متدهورة بسبب الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي، وإضفاء طابع عسكري على القرم بصورة غير قانونية ببناء جسر مضيق كيرتش وفرض قيود أحادية الجانب وغير مبررة على النقل البحري في بحر أزوف.

ثالثا، يجب تجنب المزيد من تصعيد التوترات الحالية. وندعو الاتحاد الروسي إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية الملاحة التي فرضها في بحر أزوف وما حوله، والامتناع عن المزيد من المواجهة العسكرية مع السفن الأوكرانية في المنطقة. فهذه الإجراءات غير شرعية وتشكل انتهاكا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، نكرر مرة أخرى مختلف النداءات الموجهة من جانب المجتمع الدولي، بما فيها الاتحاد الأوروبي، إلى جميع الأطراف المعنية وحثها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع أي تصعيد للتوترات. وما تزال المخاطر كبيرة وقد تترتب عنها عواقب وخيمة.

ومثلما ذكرت مملكة هولندا في البيان الذي أدلت به في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها ترحب بقرار أوكرانيا المتعلق بالسعي إلى التحكيم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحث الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الالتزام بعملية التحكيم تلك والسعي إلى تسوية سلمية للنزاع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه لن يتسنى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة إلا بتجديد احترام الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

بداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، روزماري ديكارلو على إحاطتها.

لقد أحاطت الصين علما بوقوع اشتباكات بين السفن البحرية الروسية والأوكرانية في المياه القريبة من مضيق كيرتش، ويساورنا القلق إزاء التوترات الناشئة عنها. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وتأمل في تمكّنها من حل المسائل ذات الصلة على الوجه الصحيح ومن خلال الحوار والتشاور تجنبا لأي تصعيد ممكن للتوترات. وقد تمسكت الصين باستمرار بموقفها الموضوعي والمحايد إزاء الأزمة في أوكرانيا. وتعرب الصين عن احترامها لسيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أوكرانيا، وتعارض تدخل أي قوى خارجية في الشؤون الداخلية لأوكرانيا. ونرى دائما أن الحلول العسكرية لن تجدي أبدا. ولا يزال الحوار والمفاوضات السلمية هما السبيل الوحيد لحل الأزمات.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى ممارسة الضغط المؤدي إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية. وينبغي أن تسهم المناقشات في إطار المجلس في تخفيف حدة التوترات فعلا في المناطق المتأثرة في أوكرانيا، وأن تؤدي دورا بنّاء في تيسير الوصول إلى حل سياسي. وترى الصين أنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تنفّذ اتفاقات مينسك الجديدة بإخلاص وأن تواصل السير نحو التسوية السياسية عن طريق الحوار والتشاور في إطار السعي لإيجاد حل شامل للمسألة الأوكرانية. ومن شأن ذلك أن يمكّن أوكرانيا من تحقيق السلام والاستقرار والتنمية وتمكين جميع المجموعات العرقية من العيش في سلام داخل حدود أوكرانيا، فضلا عن تمكين أوكرانيا من العيش في سلام مع جميع بلدان المنطقة. والصين على استعداد لمواصلة أداء دورها الإيجابي في التسوية السياسية للأزمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المجيء إلى هنا، فعلت ما أفعله عادة كل يوم. فقد بحثتُ في شبكة الإنترنت لمعرفة ما حدث في مثل هذا اليوم في التاريخ. وهذا ما علمته.

ففي مثل هذا اليوم تحديدا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٣٩ عمد الجيش السوفياتي إلى قصف قرية مينولا الواقعة قرب الحدود السوفياتية – الفنلندية. ثم ادعى السوفيات أن القصف قد جاء من الجانب الفنلندي واستخدموا ذلك ذريعة لغزو فنلندا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبذلك اندلعت ما يسمى بحرب الشتاء التي أدت في نهاية المطاف إلى طرد الاتحاد السوفياتي من عصبة الأمم. وذلك أمر مثير للاهتمام، أليس كذلك؟ وتلك هي قصة الفشل في تعلم الدروس.

(تكلم بالروسية)

وكان السيد بوليانسكي هو من تحدث عمن تعلم الدرس ومن أخفق في تعلمه.

(تكلم بالإنكليزية)

ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة بناء على طلب من أوكرانيا. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الثابت لبلدي مثلما فعلوا مرة أخرى اليوم. وأود بطبيعة الحال، أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، روزماري ديكارلو على موافاتنا القيّمة بأحدث المعلومات.

ونحن مقتنعون بأن من المهم للغاية أن نناقش التطورات الأخيرة التي حدثت بالقرب من مضيق كيرتش نظرا لأنها تشكّل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وقبل الخوض في الموضوع، أود أولا أن أعرب عن شعوري بالجزع من محاولة الاتحاد الروسي التلاعب بجدول أعمال المجلس، وخداعنا بعقد جلسة في إطار بند جدول أعمال خادع عنوانه ”انتهاك حدود الاتحاد الروسي“. وأود أن أشدد في ذلك الصدد ووفقا للقانون الدولي، على أن القرم والمياه الإقليمية التابعة لها هي أراض أوكرانية محتلة مؤقتا من جانب الاتحاد الروسي. وبالتالي، فليست هناك حدود

روسية في المنطقة التي وقع فيها ذلك الحادث. وأكرر – ليست هناك حدود تابعة للدولة الروسية في شبه جزيرة القرم.

وقد استمع المجلس سلفا للتفسير الروسي للأحداث وهو كما جرت العادة يتعمد الخلط بين الواقع والخيال بهدف تضليل المستمعين والتشويش عليهم. وبدلا من موافاتنا بحقيقية تفاصيل الحادث الذي وقع بالأمس، استمعنا إلى قصص أسطورية عن هلاك حاصل في أوكرانيا. وليس ادعاء الاتحاد الروسي بانتهاك الحدود الروسية بواسطة سفن تابعة للبحرية الأوكرانية سوى كذبة صريحة ومختلقة لإلقاء المسؤولية كاملة على الجانب الأوكراني، وذلك بتحريف الحقائق وتجاهل الأدلة. ولكي يتسنى لجميع أعضاء المجلس فهم الوضع على نحو أفضل، أود إبراز الحقائق الرئيسية لما حدث خلال الأيام الثلاثة الماضية.

أولا وقبل كل شيء، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ٢ من المعاهدة المبرمة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن التعاون في استخدام بحر أزوف ومضيق كيرتش الأوكراني، تتمتع البحرية الأوكرانية بحرّية الملاحة الكاملة في مضيق كيرتش وبحر أزوف، وبالتالي، يجوز لها أن تمر عبر مضيق كيرتش في أي وقت.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت مجموعة من القوارب التابعة للبحرية الأوكرانية، شملت عددا من قوارب نيكوبول المدرعة، وبيرديانسك والساحبة ياني كابو العبور من ميناء أوديسا في منطقة البحر الأسود إلى ميناء ماريوبول في بحر أزوف. وكان خط السير والإجراءات المتخذة في ذلك العبور كما كانا في أيلول/سبتمبر عندما أبحرت سفنيتا البحرية الأوكرانية دونيتسك وكوريتس من أوديسا إلى ماريوبول. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تلقى قائد فريق البحرية الأوكرانية خلال تلك الرحلة البحرية إشعارا من السلطات الروسية بإغلاق منطقة مضيق كيرتش أمام حركة الملاحة.

ومع ذلك، فإن المركز الدولي لمراقبة الملاحة الموجود في إسبانيا لم يؤكد ذلك الإخطار.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب القائد الأوكراني مرتين من خدمات المراقبة بالبحرية الروسية إذناً للمرور عبر مضيق كيرتش. ولم يتلق أي رد. وأعطى موظف المراقبة البحرية الروسية في وقت لاحق تعليمات إلى مجموعة المراكب البحرية الأوكرانية بالتوجّه إلى ما يسمى منطقة الانتظار. وذُكر أن السفن الأوكرانية سُرعان ما سيتم إعلامها بإجراءات عبور مضيق كيرتش. ثم فُتحت أبواب جهنم.

في حوالي الساعة ٠٨/٣٠ أو ٩ صباحاً، صدمت سفينة تابعة لحرس السواحل الروسي مركب القطر ياني كابو وأحدثت به أضراراً. وفيديو ذلك الهجوم متاح على شبكة الإنترنت. وسوف يتبيّن بوضوح لدى مشاهدته أن المركب الأوكراني كان يُحاول تجنب الاصطدام، بينما كانت السفينة الروسية تتعمّد القيام بالهجوم. وأودّ أيضاً أن أحذّر المشاهدين من أنهم إن تصادف وفهموا اللغة الروسية، فسوف يسمعون كثيراً من الألفاظ البذيئة تصدر عن البحارة الروس في مقطع الفيديو القصير ذلك.

وعقب صدم المركب، منعت السفن الروسية المركبين الأوكرانيين الآخرين من تقديم المساعدة إلى المركب المتضرر. وفي الوقت نفسه، كانت السفن الروسية تحاول استفزاز البحارة الأوكرانيين كي يطلقوا النار. وفي الساعة ١٣/٢٢، اقتربت طائرتان عموديتان روسيتان هجوميتان من طراز (كاموف كا – ٥٢ ”التمساح“ Ka-52 Alligator) من الزوارق السريعة الأوكرانية في نقطة رسوّها من على ارتفاع ٥٠ متراً. وقد عرضتا بصورة صريحة تسليحهما من القذائف وجهاز التسديد بالليزر. وبعد الانتهاء من المناورات الخطيرة، غادرت الطائرتان العموديتان نحو شبه جزيرة القرم.

ومن الساعة ١٣/٤٠ فصاعداً، منعت روسيا فعلياً حركة المرور تحت ما يسمى جسر كيرتش بوضع ناقلة نفط في البداية

ثم بوضع سفينة شحن بضائع. وبعد الساعة ١٩/٠٠، وبسبب استحالة المرور عبر المضيق، عادت سفن البحرية الأوكرانية أدراجها للخروج من مضيق كيرتش، مبتعدة عن المضيق باتجاه عرض البحر. وقد لحقت بها مباشرة نحو ١٠ سفن تابعة لخفر السواحل وأسطول البحر الأسود الروسيين.

وهناك تسجيلات صوتية للاتصالات بين قادة السفن الروسية بشأن الأوامر المتعلقة بكيفية المضي قدماً. تظهر تلك التسجيلات بوضوح أن السفن العسكرية الروسية قد أُعطيت أوامر بمهاجمة السفن الأوكرانية بعد أن بدأت هذه الأخيرة بالانسحاب من المنطقة.

وفي حوالي الساعة ٠٨/٣٠، نفّذ الجانب الروسي أمر إطلاق النار بقصد القتل. ولدي جميع تلك التسجيلات على هاتفي، ولكنني لن أضيع وقت المجلس الآن بعرضها. بدلاً من ذلك، سأقتصر على اقتباس بعض المكالمات التي تم اعتراضها.

هناك محادثة بين القاعدة في كيرتش وزورق إيزومرود الروسي:

> ”ارفعوا الأيدي، ارفعوا الأيدي، ليرفع جميع من على متن المركب أيديهم. ألقوا أسلحتكم. سنُطلق النار بقصد القتل.“

بعد ذلك، وأخيراً، يوجد اتصال وارد من إيزومرود بشأن من أمر بإطلاق النار.

> ”لا أستطيع الاتصال مع إيزومرود، فهناك ضوضاء في الجو. هنالك صياح ”الأوكرانيون يغرقون“ ولا أفهم ما يجري معهم.“

ثم يسأل القائد من كيرتش: ”من الذي أعطى الأمر بإطلاق النار بقصد القتل؟“

فيجيب قبطان إيزومرود: ”أنا أعطيت الأمر. وذلك وفقاً للأوامر السابقة منكم.“

تعرّض المركبان الأوكرانيان بيرديانسك ونيكوبول لأضرار. وبعد ذلك، أُجبرت السفن الأوكرانية على التوقف واستولت عليها القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الاتحادي الروسي. جُرح ستة بحارة أوكرانيين، جراح ثلاثة منهم بليغة، وأحدهم في حالة خطيرة وفقاً للمعلومات التي تلقيناها.

إن تسجيلات الفيديو عن الصدم وإطلاق النار، فضلاً عن التسجيلات الصوتية ذات الصلة، قد نُشرت بالفعل على شبكة الإنترنت ويستطيع كل شخص أن يرجع إليها لمعرفة ما حدث وكيف حدث.

وطوال كل هذه الأحداث، تصرّف الجانب الأوكراني بشكل يتماشى تماماً مع القانون الدولي والاتفاقات الثنائية القائمة مع الاتحاد الروسي. إن حق أوكرانيا في عبور قناة كيرتش – ينيكيل مكفول بموجب الفقرة ١ من المادة ٢ من معاهدة عام ٢٠٠٣ المبرمة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن التعاون في استخدام بحر آزوف ومضيق كيرتش. تنصّ المعاهدة بوضوح على حرية الملاحة للسفن المدنية والعسكرية على حد سواء من أوكرانيا وروسيا في بحر آزوف ومضيق كيرتش. وها هي المعاهدة بين يدي، وقد وقعتْها الحكومة الروسية.

(تكلم بالروسية)

لا يستطيع السيد بوليانسكي أن ينكر أن هذا الاتفاق موقع من جانب بلده ولا بد من التقيد به.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانياً، أُبلغ الاتحاد الروسي مسبقاً على النحو الواجب من خلال قنوات الاتصال التقليدية في ما يخص مرور مجموعة البحرية الأوكرانية عبر مضيق كيرتش.

ثالثاً، اتبعت مجموعة القوات البحرية الأوكرانية بدقة أوامر دائرة مراقبة الحركة. وكما يمكن للمجلس أن يرى، لم يكن هناك أي استفزاز على الإطلاق من جانب أوكرانيا. ومع ذلك، اختار الاتحاد الروسي عمداً منع مرور السفن الأوكرانية، منتهكاً بذلك حرية الملاحة التي يكفلها اتفاق التعاون المبرم بين أوكرانيا وروسيا بشأن استخدام بحر آزوف ومضيق كيرتش.

وعلاوة على ذلك، ارتكبت روسيا عملاً من أعمال العدوان العسكري المفتوح ضد أوكرانيا باستهداف ثلاثة مراكب عسكرية وإطلاق النار والاستيلاء عليها. وأود أن أذكّر الجميع بأن صفة العمل العدواني، وفقاً للمادة ٣ (د) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩)، تنطبق على:

”قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى“

تشكل الأعمال العدائية الأخيرة لروسيا انتهاكاً آخر للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، فضلاً عن الاتفاقات الثنائية القائمة. وهذا عمل استفزازي متعمّد يرمي إلى تصعيد الحالة الأمنية في المنطقة بهدف إرساء روسيا سيطرتها الكاملة على بحر آزوف ومضيق كيرتش. وثمة أدلة دامغة على أن الأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا في الآونة الأخيرة كانت بتخطيط وإذن من القيادة العسكرية الروسية العليا.

إنّ ضبط أوكرانيا للنفس في ردّها يبرهن بجلاء على أننا ملتزمون بحلّ الحالة الراهنة بالوسائل السلمية في امتثال تام للقانون الدولي والالتزامات الثنائية القائمة. ومع ذلك، لا ينبغي استبعاد المزيد من تصعيد الحالة من جانب الاتحاد الروسي. واستناداً إلى المعلومات الاستخبارية المتاحة، هناك تهديد واضح بغزو ماريوبول والاستيلاء على بيرديانسك. ولا يزال وقوع المزيد من الأعمال العدوانية والاستفزازات من جانب حرس الحدود التابع لجهاز الأمن الاتحادي الروسي والقوات البحرية الروسية إمكانية واقعية.

وبسبب تلك التهديدات، أيّد رئيس أوكرانيا أمس مبادرة المجلس الوطني للأمن والدفاع في أوكرانيا بأن يقترح على برلمان أوكرانيا إعلان الأحكام العرفية لمدة ٦٠ يوماً، ولكن مع تقصيرها لمدة ٣٠ يوماً لتجنب التخمينات التي لا داعي لها. يمكن رفع الأحكام العرفية المفروضة في أي وقت. ولن يكون لها أي آثار سلبية على احترام حقوق الإنسان وسير عمل المؤسسات الديمقراطية. ورداً على قصص التخويف التي يرويها الوفد الروسي عن الدوافع المزعومة لرئيس أوكرانيا بشأن إعلان الأحكام العرفية، فسأكتفي بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به الرئيس قبل بضع دقائق فقط، وهو متاح على شبكة الإنترنت:

”ستستمر الأحكام العرفية مدة ٣٠ يوماً وستنتهي في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، سأقدم مشروع قرار إلى البرلمان بشأن تاريخ الانتخابات الرئاسية، التي من المقرر عقدها، وفقاً للدستور، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.“

وأوكرانيا على استعداد لتسوية الحالة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

وفي الوقت ذاته، نحن مستعدون لاستخدام جميع الوسائل المتاحة في ممارسة حقنا في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أظهر نظام الكرملين الإجرامي مرة أخرى أنه لن يوقف سياساته العدوانية، وأنه على استعداد لارتكاب أي عمل من أعمال العدوان ضد الدولة الأوكرانية. ويتطلب التصعيد الخطير للحالة في المنطقة استجابة سريعة من المجتمع الدولي. هذه الأحداث دليل آخر على أهمية مشروع قرار الجمعية العامة الذي

أعدته أوكرانيا ومجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن مسألة عسكرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوف.

ومرة أخرى، نحن ممتنون للبيانات القوية التي تم الإدلاء بها اليوم لدعم أوكرانيا، والتي تدعو الاتحاد الروسي لضمان حرية الملاحة في المنطقة، وتدين أعمال العدوان التي قامت بها روسيا في البحر الأسود وبحر أزوف. وتطالب أوكرانيا بأن تقوم روسيا بالإفراج الفوري عن ٢٣ جنديا أوكرانيا أسيرا والسفن الأوكرانية الثلاث. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تطبيق مجموعة جديدة من الجزاءات الرامية إلى التصدي للحالة في المنطقة، بما في ذلك ضد موانئ روسيا على بحر أزوف. إن زيادة الضغط السياسي على موسكو ستساعدعلى تهدئة الحالة الأمنية في البحر ورفع الحصار المفروض على حرية عبور قناة كيرتش – ينيكيل. إن لم يتم التصدي له، فإن نظام الكرملين سيواصل ارتكاب أعمال عدوانية أخرى، تؤدي إلى نشوب نزاع أكثر انتشارا في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد قيل الكثير من الأمور المثيرة للاهتمام، وقد قررت أن أشاطركم آراءنا بشأنها في نهاية المطاف، وإن كان الكثير منها بالطبع لا يستحق النقاش والكثير منها يمكن التنبؤ به. أولا وقبل كل شيء، نرى مرة أخرى أن اقتراحنا بعقد جلسة في إطار بند مختلف من بنود جدول الأعمال كان له ما يبرره تماما، إذ يبدو أن الناس يتكلمون عن أي شيء يحلو لهم، مثل الضم والاحتلال والعدوان. لقد أدهشني معرفة أننا قمنا باحتلال بحر أزوف بل وقمنا بضمه. هذه أخبار جديدة بالنسبة لنا. لكن فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي، فلم يقل أحد الكثير في الواقع. باستثناء السفير يلتشينكو، الذي قام بالفعل بتشويه الوقائع. لكني سأعود إلى ذلك في وقت لاحق.

إن السؤال الوحيد هو لماذا قام الأوكرانيون فجأة – وهم على دراية بنظام المرور عبر مضيق كيرتش ويستخدمونه دون أي مشاكل – بعمل من أعمال الاستفزاز الواضحة وخاطروا بحياة بحارتهم. لم يحاول أحد الإجابة على ذلك السؤال أو حتى ذكره. وبالتالي يمكن أن ينظر إليه باعتباره تفويضا مطلقا لأوكرانيا بمواصلة هذه الاستفزازات وإثارة حالة يمكن أن تشكل تهديدا للجميع في المنطقة. وأنتقل إلى ما قاله السيد يلتشينكو من أن أوكرانيا فهمت الرسالة.

أود تصحيح بعض الأخطاء التي وردت من جانب بعض المتكلمين. لقد خلطت السيدة ديكارلو بطريقة ما بين القرم واتفاقات مينسك بطريقة غريبة للغاية. ويحدوني الأمل في أن تكون قد قرأت بالفعل اتفاقات مينسك. مما لا شك فيه أنها تدرك تماما أنه لم ترد فيهاكلمة عن القرم. كما أنها حضت على احترام سيادة أوكرانيا، أوكرانيا وحدها. ينبغي أيضا بالتأكيد احترام سيادة الاتحاد الروسي. على الأقل هذا ما نفترض أنها تراه. كما افترضت السيدة هيلي أن القرم جزء من اتفاقات مينسك، وكان انطباعي، على الأقل أعتقد أنني سمعت، أن اتفاقات مينسك تمتد أيضا لتشمل بحر أزوف. ويؤسفني أن أقول إن هذا القدر من الجهل يثير الصدمة. لقد خصصنا معظم جلسة سابقة (انظر S/PV.8270) لتحليل اتفاقات مينسك من قبل السيد نيبنزيا، ممثلنا الدائم، الذي حللها من الفقرة الأولى وحتى الفقرة الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمعنا إلى هذه الأمور الفظيعة.

وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع، هناك العديد من الأسئلة. بالطبع يجري تحقيق حاليا، ونحن بالتأكيد سنتشاطر الاستنتاجات التي سيخلص إليها. ولا أريد أن أتوقع أي شيئا بشأن ما لا يزال يمثل موضوعا ساخنا، لكن يمكنني التكلم بشأن نقطتين لم يتم ذكرهما رغم كونهما غاية في الأهمية وذاتا صلة بتحليل الحادث. أولا، كان هناك موظفان تابعان للأجهزة

الأمنية في أوكرانيا على متن إحدى السفن اعترفا بأنهما كانا في مهمة خاصة وكان من المفترض أن يتصرفا بهذه الطريقة بالضبط. وسنخبر المجلس عن ذلك أيضا.

في إحدى التفاصيل الأخرىالصغيرة رغم كونها مهمة نسبيا، انتهك الأوكرانيون حدودنا في مكان كان أرضا روسية قبل عام ٢٠١٤، إذا قررنا أن نتكلم عما يعد القرم وما لايعد ضمن القرم. لكن الأوكرانيين رفضوا الاستعانة بمرشد واقتربوا بغدر لدخول مضيق كيرتش من جهة الجنوب. هذا عمل استفزازي جسيم ومن الصعب حتى تصور طرحه بأي طريقة أخرى، ومع ذلك، فإن بعض الحاضرين هنا قد تستروا عمدا عليه. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تصرفاتهم، بما فيها ما يتعلق بدعم رواية أوكرانيا لما حدث، تؤدي بالفعل إلى تفاقم الحالة، بما في ذلك في شرق أوكرانيا. وعلى نحو ما أخبرنا زملاؤنا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد قام الجيش الأوكراني بوضع منظومات قذائف أرض - جو من طراز بوك - إس ٣٠٠ ومنظومات إطلاق صواريخ غراد وأوراغان المتعددة على خط التماس. وتم اعتراض سبيل انسحاب القوات في ستانتسيا لوهانسكا وتسلل جنود إلى مناطق فض الاشتباك في زولوتي وبتروفسك. وقامت وحدات تابعة للواء الثاني والسبعين الأوكراني بالاستيلاء على قرية روزاسكي بالقرب من سفيتلودارسك. تلك هي وقائع تشهد على حقيقة انتهاك اتفاقات مينسك. وما عدا ذلك، وقد قيل الكثير هنا اليوم على أي حال، لا علاقة له بذلك على الإطلاق، وقد تجاهل المتكلمون هنا اليوم هذه الوقائع تماما.

وعلى الرغم من أن القرم ليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فطالما أن الموضوع قد أثير، أود أيضا أن أقول إنه سواء شاء أي شخص أو أبى، فإن مسألة المكان الذي تنتمي إليه القرم قد أغلقت منذ وقت طويل بالنسبة لنا ولسكان القرم على حد سواء. وما من جزاءات أو قيود ستغير قرارنا. لقد أغلقت هذه المسألة بعد أن صوت سكان القرم لصالح العودة إلى روسيا في استفتاء حر استند إلى حق الأمة في تقرير المصير. وقد تساءل الكثيرون عما إذا كنا نعرف وقتها ما كان ينتظرنا جراء الاندفاع المحموم للغرب لإطلاق مشروعه الجيوسياسي المناهض لروسيا المسمى أوكرانيا الذي ذكرته في وقت سابق هذا الصباح. بالطبع كنا نعلم. ولم تساورنا أوهام. فهل روسيا نادمة على ما حدث؟ بالطبع لا. علاوة على ذلك، أود أن أقول إن الغالبية العظمى من المواطنين الروس فخورون بذلك، لأننا إن لم نتخذ موقفا لحماية سكان القرم، لكانوا اليوم يموتون جراء رصاص الجيش الأوكراني وقذائفه، مثلما يموت سكان دونباس الناطقة بالروسية. إنهم يموتون لمجرد أنهم يريدون التحدث بالروسية، وتعليم أطفالهم باللغة الروسية، وتكريم أولئك الذين حرروا أوكرانيا من الفاشيين وليس أولئك الذين تعاونوا معهم.

وفي حين أنني لم أذكر ذلك في بياني السابق بشأن الموضوع الصحيح لهذه الجلسة، لا بد لي أن أشير أيضا إلى أن قرارات كييف قد منحت حرية مطلقة للقوميين المتطرفين في أوكرانيا. وقد كانوا نشطين بشكل خاص في الأيام القليلة الماضية. لم يذكر أحد، على وجه الخصوص، حدوث هجوم آخر على السفارة الروسية في كييف في حين لم تفعل الشرطة شيئا. وتم إضرام النار في سيارة دبلوماسية في الليلة الماضية. ولا يزال المتطرفون يهددون باقتحام مقارنا الدبلوماسية. وكما أفهم، ينبغي ألا نتوقع أي رد بشأن هذا من أي كان. هل تعتقدون أن هذا طبيعي؟ إننا نطالب بأن تمنح أوكرانيا حصانة تامة وغير مشروطة للسفارات والقنصليات العامة التابعة لروسيا في أوكرانيا، وفقا لقواعد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، وأن تقدم المسؤولين عن تلك الهجمات للمساءلة.

وبما أنكم تمثلون الصين، سيدي الرئيس، أود أن أذكركم بقول معروف لكونفوشيوس عن حقيقة أنه من الصعب للغاية العثور على قطة سوداء في غرفة مظلمة، ولا سيما عندما

لا تكون موجودة. هذا بالضبط ما يقوم به الأعضاء هنا، يقومون بمناقشة أعمال عدوان خيالية من جانب روسيا دون الحديث عن السبب الحقيقي لعقد هذه الجلسة اليوم. لكن المشكلة واضحة أمامهم ويمكن حلها بمنتهى السهولة، كما قلت من قبل. أمر من واشنطن يمكن أن يحلها في غضون ١٠ دقائق.

للأسف استنادا إلى البيان الذي أدلى به زميلنا الأوكراني، يتعين علي أن أخلص إلى أنهم وجدوا تأييدا كبيرا ويعتزمون مواصلة أسلوب الاستفزاز الذي اختاروه، وبالتالي الترهات التي ما فتئنا نسمعها عن خططنا للاستيلاء على ماريوبول.

وفي الختام، أود توجيه إنذار بأن سياسة كييف في إثارة نزاع مع روسيا التي تجري بالتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محفوفة بالعواقب الوخيمة للغاية. نحن، سنضع حدا صارما لأي انتهاك لسيادة وأمن الاتحاد الروسي، بما في ذلك في مياه بحر آزوف والبحر الأسود. آمل في أن يكون ذلك واضحا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز لأنني أعتقد أنني كنت واضحا بما فيه الكفاية في بياني السابق الذي لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

أريد فقط أن أقول إنه منذ ربيع عام ٢٠١٤، سمعنا الكثير من القصصة الروسية الأسطورية التي تقول إن ”القرم لنا“ وإنهم غير موجودين هناك بمعنى تواجد الروس في دونباس. وأعتقد أن الجميع، على الأقل في هذه القاعة، قد ضاقوا ذرعا بكافة تلك القصص.

إن تعليقي الموجز موجه تحديدا إلى السيد بوليانسكي. لا يمكن الوصول إلى مضيق كيرتش إلا من الجنوب، لأن بحر آزوف يقع شمال البحر الأسود. عندما قال إن السفن الأوكرانية كانت تتحرك بصفاقة باتجاه الشمال في محاولة لدخول مضيق كيرتش، لم أفهم ماذا يقصد. فقد شنت القوات البحرية الروسية هجوما عليها أثناء تحركها عبر قناة كيرتش – ينيكال جنوبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠